

مبادلة تخطط لشراء ثاني أكبر مصافي البرازيل

ويتوقع أن تصوغ مبادلة صفقة تشمل نيبسا الإسبانية، التي تعد الشركة الإماراتية من أبرز مستثمريها مع مجموعة كارلايل. ووفقا للقواعد التي وضعها جهاز مكافحة الاحتكار البرازيلي لا يحق لأصحاب العروض شراء أكثر من مصفاة في المنطقة الواحدة. ويعود ترتيب الصفقة إلى أغسطس العام الماضي حين كشفت مصادر مقربة من الشركة البرازيلية أن تحالفا يضم شركات عملاقة تقوده مبادلة للاستثمار، يخطط للاستحواذ على وحدة تابعة لبتروبراس.

وكانت رويترز ذكرت في يونيو الماضي أن شركة إيسار الهنذية العملاقة قدمت عرضا ملزما لرام، وقد تنافس على شراء المصفاة مجددا إذا قررت بتروبراس إعادة طرحها في مناقصة.

ولم تعلق مبادلة وإيسار على الموضوع. كما لم تقدم بتروبراس أي تفاصيل أخرى بخلاف الإفصاح الموجه للبورصة، لكن يتوقع أن تعلن عن الفائز النهائي بعد الانتهاء من كافة المراحل. وتعد مصفاة رلام، التي تقع في ولاية باهيا شمال البلاد وتبلغ طاقتها 300 ألف برميل يوميا، الأولى من مجموعة تتكون من ثماني مصاف تعتزم بتروبراس بيعها لإنهاء احتكارها لسوق معالجة الوقود في البرازيل.

وجمعت بتروبراس العام الماضي حوالي 12.7 مليار دولار بعد بيع شركة شبكات خطوط الأنابيب تي.إي جي مقابل 8.7 مليار دولار وخصخصة وحدة توزيع الوقود بتروبراس ديستريبيوتورا.

ريو دي جانيرو (البرازيل) - قالت بتروبراس النفطية الجمعة في إفصاح للبورصة إن جهاز مبادلة للاستثمار المملوك لحكومة أبوظبي سيدخل في محادثات حصرية مع الشركة البرازيلية لشراء ثاني أكبر مصفاة في البلاد. وكانت وكالة رويترز قد نشرت تقريرا قبل يوم من هذا الإعلان ذكر أن مبادلة تحظى بالأفضلية لشراء المصفاة، المعروفة باسم رلام، بعد تفوقها في منافسة مع مجموعة إيسار الهنذية وقلبا لثلاثة أشخاص مقربين من سير المفاوضات.

300

ألف برميل يوميا طاقة تكرير مصفاة رلام، وهي واحدة من 8 مصاف معروضة للبيع

وأكدت بتروليوس برازيليرو، المعروفة رسميا باسم بتروبراس، في إفصاح أن مبادلة قدمت أفضل عرض ودعت إلى التفاوض. وقالت مصادر، طلبت عدم نشر اسمائها لأن المحادثات ليست معلنة في الوقت الحالي، إن مبادلة ستناقش بنود العقد مع بتروبراس البرازيلية في مفاوضات حصرية تستغرق عدة أسابيع. وأشارت المصادر إلى أنه إذا أُدخلت تغييرات كبيرة على العقد، فإن بتروبراس ستدعو مجددا المنافسين لجولة ثانية من العروض المستندة إلى السعر.

سندات لبنان الدولية تقترب من منطقة الخطر

وذكرت تليمير أنه في ظل أسوأ التصورات، والتي تنطوي على شروع الحكومة في إعادة هيكلة ديونها ومد أجل الاستحقاق لخمس سنوات لكن دون المضي قدما في الإصلاحات، يمكن أن تنخفض السندات المستحقة في 2025، والتي يجري حاليا تداولها عند 16.8 سنت، إلى 7.8 سنت.

وقالت إنه في ذلك الوضع، سيواجه حملة السندات الدولية خفض قيمة بنسبة 75 في المئة، في حين سيواجه حائزو السندات المحلية خفض قيمة بنسبة 40 في المئة مع عائد عند التخارج بنسبة 15 في المئة.

ويقصد بالعائد عند التخارج في مفهوم التعامل بالسندات توقع السوق لقيمة سندات سيادية بعد إعادة هيكلة.

وتعتقد تليمير أنه في ظل أفضل التصورات، وهو عندما تلزم الحكومة بتعديل المنظومة السياسية وتنفيذ الإصلاحات، فقد تقفز السندات إلى نحو 26 سنتا.

وفي ظل تلك الظروف، سيتكبد حملة السندات الدولية خفض قيمة بنسبة 60 في المئة مقارنة مع 30 في المئة بالنسبة لحائزي السندات المحلية. وسيكون العائد عند التخارج 13 في المئة.

ويتخبط لبنان في أسوأ أزمة اقتصادية في تاريخه الحديث، وخسر عشرات آلاف اللبنانيين وظائفهم أو جزءا من رواتبهم وتاكدت قدرتهم الشرائية، فيما ينضب احتياطي الدولار لاستيراد مواد حيوية مدعومة كالقمح والأدوية والوقود.

حذرت مؤسسة تليمير في تقرير بحثي من أن سندات لبنان الدولية، التي يجري بالفعل تداولها عند بعض أدنى مستويات السندات السيادية في العالم، قد تتكبد المزيد من النزول إذا استمر الوضع دون دعم من صندوق النقد الدولي وتنفيذ إصلاحات.

وعلق لبنان، وهو في خضم أزمة مالية حادة، محادثات مع صندوق النقد بعد خلاف في الجانب اللبناني بشأن حجم الخسائر في النظام المالي وتعليق البدء في إصلاحات ترمي إلى علاج الأسباب الجذرية للاضطراب.

وكانت بيروت قد تخلفت في مارس وللمرة الأولى في تاريخها عن تسديد مستحقات سندات اليوروبوندز التي تبلغ قيمتها الإجمالية أكثر من ثلاثين مليار دولار. ثم طلبت مساعدة صندوق النقد.

وأكد باتريك كوران، وهو اقتصادي كبير بشركة أبحاث الاستثمار واحد معدي التقرير، أن مخاطر سندات لبنان الدولية تميل نحو الجانب السلبي.

وتسببت وكالة رويترز لكوران قوله إنه "كلما طال أمد هذا الجمود ازدادت صعوبة تطبيق الإصلاحات المطلوبة والحصول على دعم صندوق النقد... إذا لم يستطيعوا فعل ذلك، هناك بالتأكيد خطر حدوث المزيد من التراجع للسندات الدولية".

وأوضح أنه حتى في حال موافقة المسؤولين اللبنانيين على إعادة هيكلة وبرنامج من صندوق النقد الدولي، فسيحتاجون لأن يظلوا ملتزمين بإصلاحات لفترة طويلة من أجل وضع الديون على مسار مستدام.



أوراق نقدية بلا قيمة



الأوضاع تحت السيطرة

عودة النفط الليبي للتدفق بألية جديدة لحماية عائداته من عبث حكومة الوفاق

6.5 مليار دولار خسائر عائدات القطاع منذ بداية 2020

على أهمية إحراز تقدم في إنشاء آلية ذات مصداقية لرصد عائدات النفط الليبي.

وقال لودريان في كلمة خلال جلسة عقدها مجلس الأمن الدولي عبر دائرة تلفزيونية إنه "من المهم إحراز تقدم في إنشاء آلية ذات مصداقية لرصد عائدات النفط الليبي، لضمان أنها تفيد الشعب الليبي ولا يتم تحويلها إلى الميليشيات".

ورحبت سفارة فرنسا في ليبيا بإعلان المؤسسة الوطنية للنفط رفع القوة القاهرة واستئناف عملها لصالح كل الليبيين، "مع ضمان التعاون مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في إدارة إيرادات النفط بشفاافية وعدم تحويلها".



سليمان الشومهي
النفط عاد للتصدير من ميناء السدرة ولكن بترتيبات جديدة

وهنأت السفارة جميع الأطراف الليبية التي سهلت هذا التقدم، مشيرة إلى "رفضها عسكري المنشآت النفطية"، كما أكدت على "أهمية الحفاظ على حياد الشركة واحتكارها وسلامة جميع أفرادها".

وفي موقف لافت، قال وزير الداخلية المفوض في حكومة الوفاق فحفي باشاغا، إن "النفط ملك لكل الليبيين ويجب أن تدار عائداته بشفاافية وتوزع بعدالة على مختلف المناطق، وإلا سيكون مصدرا لابتزازات فتوية أو مناكفات سياسية".

وغرد باشاغا عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي تويتر الجمعة قائلا "نرحب بإعلان المؤسسة الوطنية لرفع القوة القاهرة عن جميع صادرات النفط ونشكر جميع الأطراف التي ساهمت في تحقيق ذلك".

وقال المتحدث الرسمي باسم الجيش أحمد المسماوي إن أحلام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في السيطرة على النفط الليبي لن تتحقق بقوة الشعب الليبي ورفضه للاستعمار التركي الغاشم.

وطالب بأن تمتد الخطوط المصرية الحمراء إلى طرابلس وما بعد طرابلس، مؤكدا أن تركيا تحشد كل إمكانياتها القتالية للتقدم نحو الهلال النفطي وتهدد الأمن العربي.

غير أن مراقبين يرون أن عودة النفط إلى التدفق سيقطع الطريق أمام مخططات أردوغان وحلفائه في غرب ليبيا للهجوم على مدينتي سرت والجفرة، للسيطرة على ما وراءهما من حقول النفط.

تتحكم حكومة الوفاق في العوائد ودون أن تذهب مباشرة إلى البنك المركزي بطرابلس.

وأوضح الشومهي أن هذا الحل لإعادة تصدير النفط قد ينزع فتيل الحرب المدمرة المرتقبة، ويفتح صفحة جديدة للحوار الليبي الليبي.

وأشار إلى أن الحوار هذه المرة لل بدأ أن يكون حوار نخب وممثلين للمجتمع الليبي بكافة تركيباته ودون وجود أو تدخل من الأطراف السياسية الموجودة على الساحة، و"قد نرى الضوء قريبا".

والأسبوع الماضي، قالت جبرالدين جريفيت المتحدثة الإقليمية باسم وزارة الخارجية الأميركية، إنه من الضرورة إنهاء عملية إقفال النفط، لكونها خطوة حيوية لمنع المزيد من الصراع والانهيار للسيادة الليبية.

ودعت إلى ضرورة السماح المؤسسة النفط الوطنية بالعودة إلى العمل، كي لا تتسنى لأي دولة أجنبية فرصة استخدام الإغلاقات كذريعة لتشن عمل عسكري من أجل "إنقاذ" الهلال النفطي. وساهمت دول عدة في حلحلة ملف النفط عبر إقناع القيادة العامة للجيش والقبائل بفتح الحقول والمنشآت بهدف قطع الطريق أمام التدخل الخارجي، وسحب أي مبرر قد يعتمده الجانب التركي وحكومة فايز السراج في الدفع إلى حرب على منطقة الهلال النفطي.

وقال المحللون والجنوب. كما دفعت واشنطن نحو حل يرضي مختلف الأطراف عبر تشديد الرقابة على واردات النفط، التي تواجه حكومة الوفاق اتهامات بتبديدها في تمويل الميليشيات الخارجة عن القانون وجماعات المرتزقة والإرهابيين، وكذلك من خلال ظاهرة الفساد التي تضرب مؤسسات الدولة في طرابلس.

وردا على جيب المرتزقة السوريين من قبل نظام أردوغان إلى ليبيا، أشار السنوسي الحليق، رئيس قطاع النفط والغاز بالمجلس الأعلى لمشايخ وأعيان ليبيا، الذي تبني غلق الحقول والموانئ النفطية في يناير الماضي، إلى أن هناك نية لفتح حساب مصرفي جديد لعائدات النفط.

وقال الحليق إن "القبائل تعارض إيداع جميع الأموال العائدة من تصدير النفط في مصرف ليبيا المركزي"، معتبرا أن هذه المسألة كانت أحد الأسباب الرئيسية لوقف تشغيل حقول النفط.

وتابع "قمنا بدعوة المجتمع الدولي إلى فتح حساب مصرفي جديد، تودع به جميع عائدات النفط الليبي، بحيث تكون جميع عائدات بيع النفط في هذا الحساب يتم بتوزيعها بالتساوي على مناطق ليبيا الثلاث".

والأربعاء الماضي، شدد وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان،

اعتبر ملولون أن عودة النفط الليبي للتدفق إلى الأسواق الدولية وفق آلية جديدة بعد ستة أشهر من إغلاق الحقول والموانئ ستحمي عائدات البلاد من عبث حكومة الوفاق الوطني وستقطع الطريق أمام مخططات الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للسيطرة على مكامن النفط.

وأوضح أنه بالنسبة إلى المؤسسة الوطنية للنفط، فإن العمل قد بدأ للتو. وقال "لقد تعرضت بنيتنا التحتية لأضرار دائمة، ويجب أن يكون تركيزنا الآن على الصيانة وتأمين ميزانية للقيام بهذه الأعمال ويجب علينا أيضا أن نتخذ خطوات للتأكد من أن إنتاج ليبيا من النفط لن يكون عرضة للمساومة مرة أخرى".

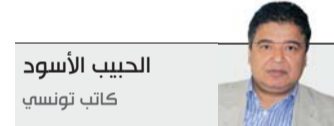
وبالإضافة إلى الخسائر التي تكبدتها البلاد نتيجة تراجع إنتاج النفط والتي قدرت قيمتها بحوالي 6.5 مليار دولار، تواجه المؤسسة الوطنية للنفط تكاليف إضافية باهظة لإصلاح الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية.

ويتوقع أن تصل قيمة تكاليف إصلاح شبكة خطوط الأنابيب والمعدات السطحية وصيانة الإبار إلى مليارات الدولارات. وسارعت السفارة الأميركية في ليبيا إلى الترحيب برفع القوة القاهرة واستئناف المؤسسة الوطنية للنفط عملها الحيوي.

وأشارت إلى ضرورة ضمان تعاون المؤسسة مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لضمان عدم اختلاس الإيرادات والحفاظ عليها لصالح الشعب الليبي.

حكومة الوفاق لن تتحكم في عوائد النفط من هنا فصاعدا ودون أن تذهب الأموال مباشرة إلى البنك المركزي بطرابلس

وأكدت السفارة أنها ستواصل دعم الشفاافية المالية في ليبيا، من خلال الحوار الذي تقوده الأمم المتحدة، لضمان وصول الليبيين إلى تفاهم بشأن التوزيع العادل لإيرادات النفط والغاز. وقالت مصادر مطلعة لـ"العرب" إن الجانب الأميركي قام بدور كبير لإقناع الأطراف المتصارعة بتحييد النفط من المواجهات العسكرية والسياسية، والعودة إلى الإنتاج والتصدير وجمع الإيرادات وفق آليات مختلفة عن سابقتها. وأبرز الخبير الاقتصادي الليبي سليمان الشومهي أن النفط الخام الليبي عاد إلى التصدير من ميناء السدرة، ولكن بترتيبات جديدة ودون أن



الحبيب الأسود
كاتب تونسي

تونس - أكد مسؤولون ليبيون واجانب وخبراء اقتصاد أن عودة إنتاج النفط في ليبيا تعتبر خطوة في الطريق الصحيح ستعمل على الخروج من الشلل، الذي ضرب القطاع وادى إلى تراجع عائدات البلاد بشكل كبير.

وأعلنت المؤسسة الوطنية الليبية للنفط التي تتخذ من طرابلس مقرا لها، الجمعة رفع القوة القاهرة عن كل صادرات النفط من ليبيا، على أن تكون الناقله كرتي باستيون أول سفينة تقوم بالتحميل من ميناء السدرة النفطي شرق البلاد.

وأشارت المؤسسة إلى أن زيادة الإنتاج التدريجية ستستغرق وقتا طويلا نتيجة الأضرار الكبيرة، التي لحقت بالبنية التحتية بسبب الإغلاقات المفروضة منذ منتصف يناير الماضي. ويرى محللون أن هذا الإعلان سيقطع الطريق أمام الأطماع التركية في النفط الليبي والذي كان بمباركة من حكومة الوفاق الوطني التي تتخذ من طرابلس مقرا لها.

ووفق بيانات متطابقة لمؤسسة النفط ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، بلغ إنتاج ليبيا أقل من 90 ألف برميل يوميا بعد غلق الحقول والموانئ، مقارنة مع 1.22 مليون برميل يوميا. وكانت ليبيا تنتج حوالي 1.2 مليون برميل يوميا، قبل غلق الحقول والموانئ، وهي معفاة من اتفاق تحالف أوبك+ لخفض الإنتاج.

ويوجد أكثر من 90 في المئة من الحقول والموانئ النفطية في مناطق خاضعة لسيطرة الجيش الوطني الليبي، والقبائل الموالية له، التي سبق وأن نددت بما قالت أنه عبث من قبل حكومة الوفاق بمقررات الثروة النفطية.

وقال رئيس مجلس إدارة المؤسسة مصطفى صنع الله في بيان "نحن سعداء للغاية لأننا قد تمكنا في النهاية من اتخاذ هذه الخطوة الهامة نحو تحقيق الانتعاش الوطني".

وأضاف "أود أن أشكر جميع الأطراف التي شاركت في المناقشات الأخيرة للمساعدة في تحقيق هذه النتيجة الناجحة. يجب الاعتراف بأن هذه لحظة مهمة ذات هدف وطني مشترك من أجل البناء عليها لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين للبلاد".